الأمم المتحدة

E/HLPF/2024/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 April 2024
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نيويورك، 8-12 و 15-17 تموز/يوليه 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعددة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية

من مؤتمرات القمة إلى التغيير النُّظمي: التقدم المحرز في تحويل المنظومات الغذائية منذ اجتماع تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزا تجميعيا للتطورات المستجدة منذ الاجتماع المعقود عام 2023 لتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين، وهو بذلك يعرض أهم الدروس المستخلصة منه، بما في ذلك الدعوة التي وجهها الأمين العام للعمل من أجل تسريع عملية تحويل المنظومات الغذائية. وهذه الدعوة إلى العمل مؤشرٌ على ما لدى المجتمع الدولي من طموح جماعي وتصميم وبُعد نظر لتحقيق أهدافه المتعلقة بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وبناء على هذا الزخم، يؤكد هذا التقرير أوجه التقدم المحرز في مسارات محددة، ويسلط الضوء على مبادرات وشراكات مهمة برزت لتكون بمثابة محفزات حاسمة لتسريع تحويل المنظومات الغذائية ويدعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في المستقبل لتحقيق الأهداف الطموحة للاجتماع التقييمي المقبل، في عام 2025.

* E/HLPF/2024/1.

24-07768 (A) 160524 240524

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - النهوض بالمنظومات الغذائية العالمية: أهم الدروس المستخلصة من اجتماع تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين

ألف - خلاصة اجتماع عام 2023 لتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين بالأرقام

1 - ضم اجتماع تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للمنظومات الغذائية، الذي عُقد بدعوة من الأمين العام واستضافته حكومة إيطاليا في روما، في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023، جمعا متنوعا من أصحاب المصلحة من مختلف أنحاء العالم، حيث حضره حضورا شخصيا أكثر من 300 3 شخصا، منهم ممثلون حكوميون من 182 وفدا وطنيا و 21 رئيس دولة أو حكومة و 126 مشاركا على المستوى الوزاري و 100 منسق وطني للمنظومات الغذائية، إلى جانب ممثلين من أكثر من 200 منظمة فاعلة من غير الدول وحوالي 900 مشارك من الأمم المتحدة وهيئات دولية أخرى. وتابع الاجتماع أيضا جمهور واسع عبر شبكة الإنترنت، مع مشاركة الآلاف بالوسائل الإلكترونية وتحقيق نسبة مشاهدة واسعة من خلال البث الحي لجلساته، الأمر الذي ساهم في زيادة توسيع نطاق رسالته وتأثيره على الصعيد العالمي.

2 - وقد أدت نسبة الحضور الجديرة بالإعجاب في الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية إلى ترسيخ مكانة هذا الاجتماع الذي يعقد كل سنتين بوصفه محفلا رئيسيا للنهوض بتحويل المنظومات الغذائية العالمية. وهذا الاجتماع التقييمي لم يحافظ على الالتزام العالمي بتحويل المنظومات الغذائية بوصفها محفزا محوريا للتنمية المستدامة فحسب، تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، بل أتاح أيضا محفلا لتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021، بما في ذلك من خلال المسارات الوطنية للمنظومات الغذائية المعلن عن بدء تفعيلها في عام 2021. ويتضمن تقرير الأمين العام لعام 2023 المعنون "جعل النظم الغذائية تعمل لصالح الناس والكوكب - مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده" وصفا وافيا للتقدم الذي أحرزته البلدان حسبما يُستشف من تحليل مستفيض لما عدده 101 من التقارير القُطرية الطوعية المقدمة إلى مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه 2023[1].

باء - التقدم المحرز والتحديات التي صودفت على الصعيد القطري خلال فترة السنتين الأولى

3 - كشفت عملية التقييم العالمية، على النحو المبيّن في تقرير الأمين العام لعام 2023 المذكور أعلاه أن ثلثي البلدان المشاركة قد نجحت في دمج رؤيتها لتحويل المنظومات الغذائية ضمن استراتيجياتها الوطنية وخططها القطاعية. بالإضافة إلى ذلك، بدأ ربع البلدان في إدراج الأولويات المتعلقة بالمنظومات الغذائية ضمن قوانينها ولوائحها التنظيمية الوطنية، وهو ما يدل على زيادة إشراك العنصر التشريعي في هذا المجال الحيوي.

4 - وكان التقدم المحرز في مجالي التخطيط والحوكمة ملحوظا أيضا، حيث أفادت نسبة 60 في المائة من البلدان أنها شرعت في وضع خطط تنفيذية لمساراتها الوطنية، كما قامت نفس النسبة تقريبا إما بإنشاء

(1) بلغ مجموع عدد التقارير الطوعية الواردة حتى 31 تموز/يوليه 2023 ما عدده 109 تقارير.

محافل لحوكمة المنظومات الغذائية الوطنية أو بتعزيز تلك المحافل إن وُجدت. وجدير بالذكر أن 70 في المائة من البلدان قد أدخلت تعديلات على عمليات الحوكمة الخاصة بها لدمج نهج المنظومات الغذائية بشكل أكثر فعالية.

5 - وأبلغ ثلث البلدان عن بذل جهود ترمي إلى تحقيق اللامركزية، من خلال الدفع بمبادرات المنظومات الغذائية إلى نطاق الولايات القضائية دون الوطنية مع وضع آليات تنسيق مخصصة. واقترن هذا الانخراط المحلي بحوارات مستمرة بشأن المنظومات الغذائية على المستويين القطري ودون الوطني في ما يقرب من نصف البلدان، وذلك بهدف زيادة صقل مساراتها الوطنية.

6 - وكانت ملامح الاستراتيجيات المالية لدعم هذه التحولات قد أخذت أيضا في التبلور. وإجمالا، كانت نسبة 40 في المائة من البلدان تبذل جهودا حثيثة لتقييم ما لديها من فجوات في التمويل، كما وضعت 36 في المائة من البلدان استراتيجيات استثمارية لاجتذاب الموارد المالية من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد ما يقرب من 37 في المائة من البلدان أن الأموال العامة المحلية تُخصص على وجه التحديد لدعم الأنشطة المتعلقة بتحويل المنظومات الغذائية.

7 - وفيما يتعلق بالتعاون مع أصحاب المصلحة، أفادت البلدان أنها أعطت الأولوية للعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتجارتها وتوزيعها وبيعها بالتجزئة. وكثيرا ما تم إشراك المنظمات النسائية أيضا في جهود تحويل المنظومات الغذائية، بيد أن إشراك شبكات الشباب والشعوب الأصلية لم يتحقق بعد بصورة منهجية. وأبلغت معظم الحكومات أيضا عن تعاون وثيق مع الدوائر العلمية لتطوير نظم المعلومات وبناء قدرات الموظفين العاملين في مجال المنظومات الغذائية. وأخيرا، أشار ما يقرب من ثلثي البلدان إلى التحديث الجاري لنظم المعلومات الخاصة بها، في حين أفاد أكثر من ثلثي البلدان أنها اتخذت إجراءات لتسهيل الوصول إلى المعرفة والعلوم والأدلة والتكنولوجيا.

8 - وعلى الرغم من هذه البوادر المشجعة التي تدل على تحرك البلدان في الاتجاه الصحيح، فإن وصفها لما صادفته من تحديات يدل على أنها ظلت تكابد للتغلب على طائفة متنوعة من العراقيل. وفي ظل الظروف المشحونة بالأزمات المعقدة والمتغيرة، كان من الضروري العمل باستمرار من أجل الاستجابة والتكيف، مع القيام بذلك في كثير من الأحيان من دون الدعم السياسي الكافي لوضع تدابير فورية للتصدي للأزمات وإدخال تغييرات نُظمية طويلة الأجل. وزادت التحولات التي طرأت على مستوى القيادة السياسية من تعطيل استمرارية جهود تحويل المنظومات الغذائية، وإن تبين في 15 في المائة من الحالات أن إرساء مسارات وطنية قد ساعد على تأييد الإدارات الجديدة لخطط التحويل القائمة على نطاق أوسع.

9 - وشملت التحديات التشغيلية الأخرى التي صودفت انتظار إقرار الحكومات للسياسات والقوانين الجديدة، والعملية البطيئة والمضنية لتفعيل خطط العمل، وخاصة في حالات ندرة الموارد المالية والتقنية. وقد كانت هذه التحديات حادة بشكل خاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق المتأثرة بالنزاعات. ومن الناحية المالية، أدى تشتت مصادر التمويل إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تعبئة رأس المال اللازم. ولما كان التمويل يعتمد على مزيج من الصناديق المحلية والدولية والعامة والخاصة، فقد ظلت مواءمة التدفقات المالية مع أهداف التحويل مهمة صعبة.

10 - وطرحت أوجه القصور في القدرات التقنية أيضا عقبات جسيمة، مع وجود نقص واضح في الموظفين المهرة لتنفيذ نهج كلي قائم على النُّظم. وكان لهذا أمر أهمية بالغة بشكل خاص في البلدان

منخفضة الدخل التي وجدت صعوبة في الحصول على ما يلزمها من المساعدة التقنية. وأدت أوجه القصور في البنية التحتية للعديد من البلدان إلى تفاقم المشاكل، حيث أدى النقص في مرافق التخزين والنقل والتجهيز إلى خسائر كبيرة في الأغذية وتقييد الوصول إلى الأسواق.

11 - وصودفت تحديات إضافية بسبب ما يتطلبه تنسيق العمليات الشاملة والتشاركية لتحويل المنظومات الغذائية من عمالة كثيفة. إذ استلزمت تلك العمليات الكثير من الوقت والجهد للتعامل مع أصحاب المصلحة المعنيين ومعالجة أوجه الاختلال في توازن القوى وبناء جسور الثقة. وتعين على جهات التنسيق الوطنية أيضا أن تكون قادرة على توضيح الطبيعة الطويلة الأجل للتغييرات، الأمر الذي تطلب التزاما مستداما واستراتيجيات مرنة من أجل تحقيق تحويل هادف ومستدام.

جيم - المنظومات الغذائية في صميم تحديات وحلول التنمية العالمية: المحاور الرئيسية المنبثقة عن اجتماع تقييم منجزات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده

12 - برزت خلال الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية عدة محاور رئيسية تردد صداها في جميع الجلسات المعقودة وعددها 33 جلسة. وقد انطوت تلك المحاور على إقرار عالمي بالحاجة الملحة للعمل التحويلي وأوجه الترابط الجوهرية ضمن المنظومات الغذائية وفيما بين عمليات التحويل الرئيسية الأخرى. ومن المحاور الأخرى التي تكررت أهمية اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، يعزز الجهود التعاونية التي تشمل أصحاب المصلحة المتعددين، مثل الشباب والنساء ومجتمعات الشعوب الأصلية على جميع مستويات الحوكمة. وركزت المحاور أيضا على تعزيز دور ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين باعتبارهم مساهمين رئيسيين في تشكيل معالم الحلول المستدامة، وعلى إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين ودور الشباب في قيادة عملية التغيير وتنفيذها.

13 - وسلط الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية الضوء على إدراك عالمي متزايد بأن تحسين المنظومات الغذائية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على أهداف الاستدامة الأوسع نطاقا، بما في ذلك النمو الاقتصادي والاستقرار، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والنواتج الصحية والتغذوية، والاستدامة البيئية، والهدر، وخسائر ما بعد الحصاد، والقدرة على الصمود. وأقرّ المشاركون بالتعقيدات المتغيرة التي يطرحها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتي تتفاقم من جراء الصدمات الاقتصادية، وتغير المناخ، والتقلبات الشديدة للأحوال الجوية، والنزاعات العالمية المستمرة، ودعوا إلى إيجاد حلول أكثر تكاملا وابتكارا تعالج هذه التحديات المتعددة الأوجه.

14 - وعلى مدار الأيام الثلاثة التي استغرقها الاجتماع، سُلط الضوء بشكل بارز على الروابط القائمة بين العمل المناخي والمنظومات الغذائية، مع عقد مناقشات حول مواءمة الجهود لمعالجة آثار تغير المناخ، وخاصة فيما يتعلق بمسألتي المياه والأمن الغذائي في آن واحد، لا سيما في سياق ما سيُعقد مستقبلا من مؤتمرات القمة العالمية المعنية بالمناخ. وأكدت المناقشات على الحاجة الملحة لدمج عنصري الاستدامة والقدرة على الصمود في صميم الممارسات المتعلقة بالمنظومات الغذائية، باستخدام نُهج من قبيل الاقتصاد الدائري وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للتخفيف من الآثار البيئية، وتأمين الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وتعزيز القدرة على الصمود في الأجل الطويل. وكان تعزيز التغذية والصحة من خلال المنظومات الغذائية المستدامة محورا آخرا من محاور المناقشة، مع التركيز على تعزيز النظم الغذائية الصحية المناسبة

ثقافيا والمستدامة بيئيا. وقد تطلب تعزيز التغذية والصحة أيضا، في جملة أمور أخرى، معالجة الارتفاع العالمي في نسبة سوء التغذية من خلال دعم الخيارات الغذائية الصحية المتاحة بسهولة وضمان الوصول إلى المياه النقية وخدمات الصرف الصحي.

15 - وفيما يتعلق بوسائل التنفيذ، كان هناك تركيز قوي على الحاجة إلى وضع تدابير مبتكرة في مجالي التمويل والتجارة لدعم تحويل المنظومات الغذائية على نطاق سلسلة القيمة الغذائية بأكملها. وخلال المناقشات، سُلط الضوء على مختلف الأدوات والآليات المالية التي يمكن استخدامها لإعادة توجيه الموارد بمزيد من الفعالية نحو تحويل المنظومات الغذائية، ومن ثم تعزيز الشراكات التعاونية، بما في ذلك بين القطاعين العام والخاص.

16 - وكانت أهمية اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره من المواضيع التي أثيرت بشكل متكرر، ومن ثم التشديد على الحاجة إلى بذل جهود تعاونية تشمل أصحاب المصلحة المتعددين على جميع مستويات الحوكمة. واعتُبر أن ذلك النهج يشمل تعزيز دور وانخراط أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الشباب والنساء ومجتمعات الشعوب الأصلية، وضمان مشاركتهم كمساهمين رئيسيين في تشكيل حلول مستدامة، وإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، وتعزيز دور الشباب في قيادة التغيير وتنفيذه.

17 - ووُجهت الدعوة بالإجماع من أجل الانتقال من الأطر المفاهيمية إلى التنفيذ العملي للحلول، وهو ما يستتبع اعتماد تدابير سياساتية واستراتيجيات استثمارية ونماذج إدارية مبتكرة ومنسقة ومحددة السياق، مصممة خصيصا لتناسب الظروف المحلية والوطنية الخاصة. وأكدت المناقشات على الحاجة إلى الأخذ بنهج قائمة على البيانات وتطبيق المعرفة العلمية لإرشاد وتوجيه السياسات والممارسات المتعلقة بالمنظومات الغذائية. وأخيرا، سُلط الضوء على أهمية التعاون العالمي وتبادل المعارف والممارسات فيما بين البلدان.

دال - ما بعد المشاورات: مساهمات أصحاب المصلحة في تحويل المنظومات الغذائية العالمية

18 - اضطلع أصحاب المصلحة بدور هام في تحديد مسار المناقشات ونتائج الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية. وقد تم إشراكهم، بصفات مختلفة، في الأعمال التحضيرية للاجتماع، من خلال مشاركتهم في الاجتماعات الإقليمية والعالمية التي نُظمت لتحديد أولويات الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية. وسلطت تلك الاجتماعات الضوء على المساهمات الأساسية للجهات الفاعلة في مجال المنظومات الغذائية من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وسائر الجهات المعنية، مع مراعاة أفكارهم التحليلية في العمل التحضيري للاجتماع التقييمي.

19 - وكان لأصحاب المصلحة أيضا إسهام في عملية اجتماع التقييم المعني بالمنظومات الغذائية من خلال "وثيقة مساهمة أصحاب المصلحة: الاجتماع التقييمي لمنجزات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده"، التي جُمعت فيها أفكار تحليلية مستقاة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة حول التقدم المحرز والتحديات التي واجهت تنفيذ عمليات تحويل المنظومات الغذائية منذ انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021. وتقدم النتائج، التي خضعت للتحليل والتنقيح من خلال عملية لاستعراض الأقران قام بها الفريق الاستشاري المعني بإشراك الجهات المعنية والتواصل، منظورا واسعا للجهود الجماعية المبذولة والمساهمات الفردية المقدمة في تشكيل معالم المنظومات الغذائية المستدامة على مستوى العالم.

20 - وتسلط الوثيقة المذكورة أعلاه الضوء أيضا على المشاركة الاستباقية لمختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشعوب الأصلية والشباب والمزارعون/المنتجون والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ودوائر الأعمال التجارية في زيادة الوعي وبناء القدرات والدعوة في مجال السياسات العامة. كما ساهمت هذه المجموعات بشكل كبير في الإنتاج الغذائي الآمن، والممارسات الزراعية المستدامة، والحوارات الفعالة بشأن السياسات على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي.

21 - ومع ذلك، فقد أبلغ أصحاب المصلحة عن مواجهة تحديات مستمرة من قبيل تجزؤ الرؤى المتعلقة بالمنظومات الغذائية، وعدم اتساق الأولويات الحكومية، وعدم تخصيص الموارد الكافية. وما زاد من تفاقم تلك التحديات هو الافتقار إلى الخبرة التقنية والدعم المالي على مستوى الحكم المحلي، الأمر الذي أثر بشكل خاص على النساء والشعوب الأصلية. ومن باب الاعتراف بالإنصاف كبُعد رئيسي من أبعاد تحويل المنظومات الغذائية، تدعو الوثيقة إلى بذل جهود هادفة لدعم الشباب والنساء والشعوب الأصلية من خلال التصدي للمعايير التمييزية وضمان مشاركة تلك الفئات بشكل فعال في الحوارات السياساتية. ومن التوصيات الرئيسية الأخرى الواردة في الوثيقة، التوصية بوضع هيكل متعدد أصحاب المصلحة ومتعدد القطاعات لتحسين حوكمة المنظومات الغذائية على المستوى الوطني، بهدف دمج وجهات النظر المتنوعة لأصحاب المصلحة وتلبية الاحتياجات المحددة من الموارد.

22 - وفي أعقاب دعوة موجهة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول لإبداء الاهتمام، شاركت 225 منظمة في الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية، وهو ما يؤكد الأخذ في ذلك الاجتماع بالنهج الشامل للجميع على مستوى المجتمع بأسره. وبالإضافة إلى مشاركتهم البارزة في البرنامج الرئيسي للاجتماع، انخرط أصحاب المصلحة أيضا في فعاليات ومعارض جانبية أتاحت الفرصة لتبادل شامل للأفكار وأفضل الممارسات بين الجهات الفاعلة من مختلف القطاعات والمناطق، الأمر الذي ساهم في تعزيز الإطار التعاوني للاجتماع التقييم المعني بالمنظومات الغذائية.

23 - وتناولت المناقشات التي دارت في الاجتماع التقييمي الدور الكبير والتأثير الهام لمختلف مجموعات الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية ودوائر الأعمال التجارية والمنتجون في سياق تحويل المنظومات الغذائية. وتم التشديد على دور النساء والشباب باعتباره دورا محوريا في تنفيذ استراتيجيات المنظومات الغذائية، كما اعتُرف بالشعوب الأصلية لإسهامها بمنظوراتها الفريدة ونظم معارفها ذات الأهمية الحاسمة فيما يتعلق بالمنظومات الغذائية المستدامة، لأغراض منها على سبيل المثال الحفاظ على التنوع البيولوجي والصحة الإيكولوجية. وسُلط الضوء أيضا على مشاركة المشاريع التجارية والمنتجين باعتبارها عاملا أساسيا في دفع عجلة الابتكار والاستثمار في مجال المنظومات الغذائية. واعتُبر كل منهما أساسيا لتنفيذ حلول قابلة للتطوير وتعبئة الموارد اللازمة لتحويل المنظومات الغذائية.

هاء - مخطط موحد للمنظومات الغذائية المستدامة: الأولويات المنبثقة عن دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل تسريع تحويل المنظومات الغذائية

24 - استنادا إلى الرؤى المعرب عنها، تأتي دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل تسريع تحويل المنظومات الغذائية، الصادرة في ختام أعمال الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية، لترسم مسارا واضحا وشاملا للدول الأعضاء ومجمل النظام الإيكولوجي للجهات المعنية بالدعم خلال المرحلة التحضيرية للاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية المقرر عقده في عام 2025. وتسلط خارطة الطريق هذه

الضوء على ستة مجالات ذات أولوية لها دور أساسي في تشكيل المنظومات الغذائية المستدامة والمنصفة والمرنة، فضلا عن كونها جزء لا يتجزأ من مساعي تحقيق خطة عام 2030.

25 - وتؤكد الدعوة إلى العمل على دمج استراتيجيات المنظومات الغذائية في جميع السياسات وأولويات التنمية الوطنية لوضع المنظومات الغذائية في صميم إجراءات التنمية المستدامة. وتدعو إلى مراجعة السياسات القطاعية والأطر القانونية والتنظيمية لتفعيل رؤى شمولية للمنظومات الغذائية، بما يتماشى مع المسارات الوطنية.

26 - وتُسلط الدعوة إلى العمل الضوء أيضا على الحوكمة الفعالة للمنظومات الغذائية باعتبارها تتطلب مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من قطاعات متعددة، فضلا عن دمج عمليات شفافة وخاضعة للمساءلة. وتؤكد على أهمية آليات الحوكمة المتعددة المستويات، مع إسناد دور هام إلى السلطات دون الوطنية في معالجة الخاصيات المحلية للمنظومات الغذائية ضمن إطار الاستراتيجيات الوطنية. ويُشار إلى التعاون الإقليمي أيضا باعتباره عاملا حيويا لتعزيز الجهود الوطنية، وتبادل المعرفة ذات الصلة بالسياق، ومعالجة القضايا العابرة للحدود، لا سيما في أوقات الصدمات المركّبة، التي تتطلب هياكل للحوكمة توازن بين الاستجابات الفورية للأزمات والحلول الطويلة الأجل لتعزيز القدرة على الصمود.

27 - وثمة مجالان رئيسيان من المجالات ذات الأولوية المشار إليها في الدعوة إلى العمل يتطلبان تعزيز العمليات التشاركية، لا سيما للجهات المعنية صاحبة المصلحة مثل النساء والشعوب الأصلية والشباب، مع تشجيع استخدام الحوارات الوطنية ودون الوطنية لتعزيز الشمولية والمساءلة المتبادلة. ومن المسلم به أيضا أن النفوذ الكبير الذي يتمتع به القطاع الخاص يمثل أداة قوية لإحداث تغيير ومن شأن زيادة التفاعل مع قطاع الأعمال التجارية أن يؤدي إلى توفير الفرص اللازمة لتسخير الموارد المالية وقدرات الابتكار ونفاذ الأسواق لتنفيذ الممارسات المستدامة، والحد من هدر الأغذية، والتشجيع على اعتماد خيارات غذائية أنسب للصحة. ويستتبع ذلك حتما الحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة لضمان الشفافية والسلوك المسؤول من قبل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بهدف التوصل إلى تحقيق نتائج منصفة وعادلة.

28 - ومن منطلق الاعتراف بأن حدوث تحولات في المنظومات الغذائية رهنٌ بما لدى الجهات الفاعلة والمؤسسات التي تحرك تلك التحولات من معرفة وفهم وقدرة، تدعو الإجراءات الست ذات الأولوية إلى تعزيز بناء القدرات وزيادة إمكانية الوصول إلى الخبرة في مجالات العلوم والابتكار والبحوث. وبالإضافة إلى ذلك، تسلط الدعوة إلى العمل الضوء على الأولويات المواضيعية الرئيسية مثل مواءمة العمل المناخي، والقدرة على الصمود، والتغذية، إلى جانب عوامل التمكين الأساسية مثل بناء القدرات والتعاون والارتقاء بالنظام الإيكولوجي إلى المستوى الأمثل وتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة.

ثانيا – محطات عالمية لمزيد من الزخم في جدول أعمال المنظومات الغذائية

ألف – تأكيد تحويل المنظومات الغذائية كعامل رئيسي لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1 – مسارات العمل وصولا إلى عام 2030: تحويل المنظومات الغذائية ومنافذ رئيسية أخرى للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

29 – تأكيدا لما ورد في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019: المستقبل يبدأ الآن – *تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة*، يشدد التقرير في نسخته لعام 2023 الصادرة قبل حلول موعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة، والمعروف بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، على الفرص الاستثنائية التي تتيحها النهج التحويلية والمتكاملة لتحقيق خطة عام 2030. ويؤكد تقرير عام 2023 أن العمل من خلال المنافذ الستة المطروحة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019 يمكن أن يسهم بشكل كبير في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة[(2)].

30 – ويتضمن *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023: أوقات الأزمات، أوقات التغيير – تسخير العلم لتسريع التحولات نحو التنمية المستدامة* تحليلا شاملا للتحولات اللازمة في مجال المنظومات الغذائية كجزء من جهد أوسع لتحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أوجه الترابط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يكون لتحويل المنظومات الغذائية كبير الأثر على الأهداف المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر وتحسين الصحة والحفاظ على التنوع البيولوجي والعمل المناخي. ويتناول التقرير العديد من التحولات والتدخلات الحاسمة واللازمة لتعزيز استدامة المنظومات الغذائية. فعلى سبيل المثال، يتطلب تحسين القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافره بذل جهود لزيادة الغلات المستدامة وتقليل الآثار البيئية للمنظومات الغذائية. وتحسين استدامة المنظومات الغذائية ينطوي على اعتماد تقنيات الزراعة التي تقلل من استخدام الموارد مثل المياه والأسمدة، وترشيد ممارسات البيع بالتجزئة والتوزيع لخفض معدلات الهدر. وللإجراءات المتعلقة بجانب الطلب نفس القدر من الأهمية، حيث تعزز النظم الغذائية الصحية والمتنوعة وتشجع عادات الأكل الأقل استنفادا للموارد. لكن هناك عراقيل تعترض عملية تحويل المنظومات الغذائية من قبيل الممارسات الزراعية التقليدية، والمقاومة من جانب أوساط الأعمال التجارية الزراعية الرائدة، والتحديات اللوجستية في تعديل سلاسل التوريد.

31 – ويدعو *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023* إلى اتخاذ إجراءات على مستوى جميع المنافذ لتقليل العراقيل إلى أدنى حد ممكن ودعم الحلول الواعدة الخاصة بمختلف مراحل التحول – بما في ذلك مرحلة النشوء ومرحلتي التسارع وتحقيق الاستقرار. وينبغي أن تؤدي هذه الإجراءات أيضا في الوقت نفسه إلى زعزعة أسس الممارسات غير المستدامة وتفكيكها والتخلص التدريجي منها.

2 – تحويل وجهة العالم نحو عام 2030

32 – ركز مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2023، على تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 في خضم أجواء مشحونة بالأزمات العالمية.

(2) تتمثل المنافذ الستة في: رفاه الإنسان وقدراته؛ والاقتصادات المستدامة والعادلة؛ والمنظومات الغذائية وأنماط التغذية؛ وتخليص الطاقة من الكربون وتيسير حصول الجميع عليها؛ وتنمية المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها؛ والمشاعات البيئية العالمية.

وأكد قادة العالم في مؤتمر القمة من جديد التزامهم بخطة عام 2030، مع الإقرار بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وتحويلية للتغلب على الأزمات المتعددة الأوجه التي تتسبب في إبطاء وتيرة التقدم. ومن مجالات العمل الحاسمة التي تم تحديدها الحاجة إلى القضاء على الفقر، وتحسين الأمن الغذائي بشكل كبير، ودعم التحول نحو منظومات غذائية مستدامة.

33 - وكما كان متوقع، فقد سُلط الضوء بشكل بارز جدا على المنظومات الغذائية في الفرع المعنون "نداء من أجل العمل - تحويل وجهة عالمنا نحو عام 2030" من الإعلان السياسي الذي اعتُمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في 18 أيلول/سبتمبر 2023.

34 - ويشدد الإعلان السياسي على أن القضاء على الفقر وتحقيق تحسن كبير على مستوى الأمن الغذائي أمران محوريان في الخطة العالمية. وهو يقر بأوجه الترابط العميقة بين الفقر والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، ويسلط الضوء على هشاشة المنظومات الغذائية في مواجهة تغير المناخ والتفاوتات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار في العالم. وقد حُدد الالتزام بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية باعتباره أولوية، مع التركيز بشكل خاص على ضمان الحصول على الغذاء الآمن والمغذي والكافي على مدار السنة. وهذا المسعى ينطوي على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة ذات الأهمية الحاسمة لصحة الإنسان وصحة الكوكب على حد سواء.

35 - وفي إطار مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشركاؤها، خلال عطلة نهاية الأسبوع المخصصة للعمل من أجل أهداف التنمية المستدامة، انطلاق المبادرة العالية التأثير بشأن تحويل المنظومات الغذائية. وهذه المبادرة التي انطلقت بقيادة منظمة الأغذية والزراعة، وبالتعاون مع وكالتين أخريين مقرهما في روما، وهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تستند إلى نتائج مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وتهدف إلى حشد الالتزامات لضمان الأمن الغذائي وتشجيع النظم الغذائية الصحية على الصعيد العالمي. وقد شاركت إيطاليا واليابان والإمارات العربية المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة أيضا في تنظيم اجتماع جانبي وزاري بشأن تحفيز العمل العالمي من أجل تحويل مستدام ومرن للمنظومات الغذائية الزراعية بهدف تسريع وتيرة أهداف التنمية المستدامة. وخلال هذا الاجتماع، الذي قامت بإدارته أغنيس كالييباتا، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، انصبّ التركيز على أوجه الترابط بين الأمن الغذائي والنمو المستدام والاستقرار العالمي والنزاعات والتحديات الصحية العالمية المستمرة وتغير المناخ.

36 - وقد أعربت منظومة الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة عن تصميمها على الاستفادة بشكل كامل من الطبيعة المتكاملة لخطة عام 2030، ومعالجة الممارسات الإنمائية الحالية التي يستمر تطبيقها في كثير من الأحيان بمعزل بعضها عن بعض، مما يؤدي إلى استراتيجيات وعمليات غير متماسكة لا تتماشى بشكل منسق مع الأهداف العالمية. ولتفعيل هذا التحويل، حُددت ستة محاور انتقالية رئيسية وهي: المنظومات الغذائية، وإمكانية الحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، والربط الرقمي، والتعليم، والوظائف والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، باعتبارها تنطوي على إمكانية توليد آثار مضاعفة، والعمل كمحفزات للتحويل على نطاق أوسع عبر مختلف النظم وأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب كل محور انتقالي من تلك المحاور نهجا سياساتيا متعدد الأوجه

يراعي الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، مع كفالة بذل الجهود اللازمة بحيث يكون لها أثر تراكمي ومضاعف في الوقت نفسه، فتُعزز بذلك فعالية بعضها البعض.

باء - الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: لحظة فاصلة في جدول أعمال المنظومات الغذائية

1 - إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي: الارتقاء بالزراعة والمنظومات الغذائية في العمل المتعلق بتغير المناخ

37 - في ضوء الزخم الذي تولد في السنوات الأخيرة، شهدت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في الإمارات العربية المتحدة في عام 2023، لحظة فارقة إذ وُضعت مسألة الزراعة والمنظومات الغذائية في مقدمة جدول أعمال المناخ. وبرهنت الالتزامات المقطوعة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف على وجود إجماع عالمي بشأن الدور الحاسم الذي تؤديه الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتمويل جهود مكافحتها. ويمثل إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي إطارا شاملا أقرته 159 دولة، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة لمنظومات غذائية تتكيف وتتطور استجابة للمقتضيات التي يفرضها تغير المناخ، بغية اتخاذ إجراءات تحويلية هامة بحلول عام 2025. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية تعزيز الاستراتيجيات الوطنية، وتعبئة أشكال متنوعة من التمويل، ودفع عجلة الابتكار، وتعزيز التجارة والتعاون الدوليين.

38 - وثمة عدة شراكات ومبادرات استراتيجية لدعم تنفيذ الإعلان المتعلق بالزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي، بما في ذلك مبادرة التقارب بشأن المنظومات الغذائية والعمل المناخي، التي أطلقها مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية، وتعاضدية التعاون التقني، وهي تهدف إلى توفير دعم تقني مصمم خصيصا للبلدان في سعيها إلى النهوض بالتزاماتها بموجب الإعلان. وهناك مجموعة من المبادرات الأخرى، مثل التعهدات الجديدة المقدمة لبعثة الابتكار الزراعي من أجل المناخ، وبعثة الابتكار الزراعي من أجل التوسع، ودعوة إلى العمل من جهات فاعلة من غير الدول دعما للإعلان، وخطة العمل بشأن المناطق الطبيعية المتجددة، ومبادرة تمويل مستقبل الغذاء، وبرنامج شرم الشيخ لدعم الأغذية الزراعية، ومجموعة أدوات العمل الوطنية المتعلقة بالأغذية والزراعة والمناخ من أجل خطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيا. وقد ساهمت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف أيضا في تعزيز محفل للاجتماع الافتتاحي لشراكة الأغذية والزراعة من أجل التحويل المستدام، المعلن عن انطلاقها بدايةً في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

39 - وتضمنت التقارير الرئيسية من قبيل خارطة طريق منظمة الأغذية والزراعة وتقرير البنك الدولي المعنون *"وصفة لكوكب صالح للعيش فيه: تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية في منظومة الأغذية الزراعية"*، رؤى مقنعة قائمة على الأدلة ترسم الوجهة التي ينبغي للعالم الوصول إليها وسبل القيام بذلك، دون تجاوز عتبة 1,5 درجة مئوية، لتنفيذ الأولويات الاجتماعية في مختلف السياقات.

40 - وإذ يتطلع العالم إلى المفاوضات المقبلة بشأن المناخ، توفر الأسس التي أُرسيت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف مسارا واعدا للتعاون الدولي في دمج المنظومات الغذائية ضمن إطار العمل المناخي الأوسع. وبالإضافة إلى إنشاء أساس متين للتعاون المستمر بين الجهات المتعددة صاحبة

المصلحة، وتعزيز الإرادة السياسية اللازمة لدفع عجلة التغيير المطلوب، يتضمن الإعلان المتعلق بالزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي معالم محددة لمؤتمرات الأطراف التي ستُعقد في المستقبل، بما في ذلك الاستعراض المفصل للتقدم المحرز في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في أذربيجان والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في البرازيل.

2 - مبادرة التقارب بشأن المنظومات الغذائية والعمل المناخي: دمج المنظومات الغذائية والعمل المناخي على الصعد العالمي والإقليمي والقطري،

41 - في "يوم الأغذية والزراعة والمياه" الذي صادف الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، أعلنت نائبة الأمين العام في اجتماع رفيع المستوى انطلاق مبادرة التقارب بشأن المنظومات الغذائية والعمل المناخي. وتمثل هذه المبادرة التي يقودها مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية تتويجا للشراكة الاستراتيجية بين المركز ورئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المعلن عنها خلال الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية. وتهدف مبادرة التقارب إلى تيسير تنفيذ الدعوة إلى العمل التي أطلقها الأمين العام من أجل تسريع تحويل المنظومات الغذائية، والإعلان المتعلق بالزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي على المستوى الوطني، ومن ثم دعم البلدان وجهات التنسيق الوطنية فيها وسائر الجهات الفاعلة الهامة في سعيها لتحقيق تحولات طموحة في المنظومات الغذائية لتعزيز العمل المناخي، والعكس.

42 - وتهدف مبادرة التقارب إلى دعم الجهود الوطنية لتعزيز المواءمة بين تحويل المنظومات الغذائية وجداول أعمال العمل المناخي، لتمكين الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة على المستوى الوطني من تعزيز العمل التآزري الذي سيدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس في الوقت نفسه. وتنطوي جهود النهوض بالمواءمة على جملة أمور منها ضمان تنقيح المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بحيث تعكس أولويات المسارات الوطنية لتحويل المنظومات الغذائية، والعكس صحيح. وهذه المواءمة لها أهمية حاسمة بشكل خاص في الوقت الذي تستعد فيه الدول لطرح الجيل الثالث الطموح من المساهمات المحددة وطنيا بحلول مطلع عام 2025.

43 - وتمهيدا للدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين لمؤتمر الأطراف، ستدعم مبادرة التقارب البلدان في التغلب على التعقيدات التي تصادفها أثناء خوضها في عملية الارتقاء بالمواءمة بين مختلف جداول الأعمال وعبر مختلف القطاعات والمجموعات المعنية صاحبة المصلحة. وتنطوي تلك المواءمة على إجراء استعراض نقدي للأدلة بغية دعم عملية صنع القرار، واستخدام استراتيجيات لتعزيز أوجه التآزر ومعالجة المقايضات التي كثيرا ما تكون حرجة من الناحية السياسية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل الشامل إلى استعراض وثائق السياسات الرئيسية، بما في ذلك المسارات الوطنية لتحويل المنظومات الغذائية والمساهمات المحددة وطنيا، لكي تعكس نهجا متكاملة بشكل أكثر فعالية.

ثالثا – الحفاظ على الزخم على الصعيد القطري وداخل شبكة جهات التنسيق الوطنية

ألف – الاجتماعات الإقليمية لعام 2024

44 – بناء على الاجتماعات الإقليمية التي نُظمت في عام 2023 استعدادا لعقد الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية، في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2024، نظم مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية سلسلة ثانية من الاجتماعات الإقليمية المعقودة وجها لوجه مع جهات التنسيق الوطنية المعنية بالمنظومات الغذائية. وعُقدت تلك الاجتماعات مرة أخرى على هامش المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة من أجل ترسيخ عمليات الاستعراض الإقليمية المؤقتة هذه ضمن عمليات أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا ومنح جهات التنسيق فرص التواصل واكتساب فهم أعمق للروابط بين أهداف التنمية المستدامة والعمليات الانتقالية الست. وعقدت الاجتماعات الإقليمية لعام 2024 في بيروت لبلدان المنطقة العربية (6 آذار/مارس)، وفي جنيف لبلدان أوروبا ووسط آسيا (12 آذار/مارس)، وفي شيلي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (16 نيسان/أبريل)، وفي أديس أبابا للمنطقة الأفريقية (22 نيسان/أبريل)، وفي بانكوك لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (29 نيسان/أبريل). وقد نُظمت بالتعاون مع اللجان الإقليمية، والمكاتب الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة التي تدعم مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية المعنية. وتعزيزا لأعمال تلك الاجتماعات، عُقدت خمس فعاليات جانبية خلال المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة ذاتها، وهو ما ساعد في استمرار تسليط الضوء على مسألة تحويل المنظومات الغذائية بوصفها عاملا محفزا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

45 – وقد عُقدت هذه الاجتماعات الإقليمية أولا وقبل كل شيء لفائدة جهات التنسيق الوطنية المعنية بالمنظومات الغذائية، ولكنها جذبت أيضا مجموعة مهمة من أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة، بما في ذلك ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنسقون المقيمون، وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وجهات فاعلة أخرى في منظومة الدعم.

46 – وكانت أهداف الاجتماعات الإقليمية أهدافا متعددة الأبعاد، إذ توخت الإبلاغ عن التقدم المحرز منذ انعقاد الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية، وتيسير تبادل المعارف على المستوى الإقليمي من خلال تحديد الأنماط والحلول الناشئة. وركّزت الاجتماعات أيضا على تعريف المشاركين بمجالات العمل الستة المحددة في دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل تسريع تحويل المنظومات الغذائية، تمهيدا للاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية المقرر عقده في عام 2025. ومهدت الاجتماعات الطريق أيضا لتعزيز التعاون الإقليمي وبناء المجتمعات المحلية من خلال استكشاف استراتيجيات للجهود التعاونية المستقبلية بين البلدان المشاركة وأصحاب المصلحة. كما عُرضت تفاصيل إضافية عن مبادرة التقارب بشأن المنظومات الغذائية والعمل المناخي واستُقيت تعليقات قيّمة في هذا الصدد.

47 – وإجمالا، أكدت الاجتماعات الإقليمية استمرار الزخم والالتزام بمستويات عالية على الصعيد القطري في أعقاب الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية. وكان مجموع عدد البلدان التي وضعت مسارات وطنية قد بلغ 127 بلدا، مقابل 111 بلدا وقت انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021. وفي العديد من البلدان، تعتبر المسارات وثائق دينامية، تخضع للتنقيح والتحديث، وتُستكمل بخطط عمل تسهم في تعزيز التنفيذ. وعلى العموم، فإن التحول نحو نهج أكثر شمولا، وتعزيز الحوكمة، وإقامة الحوار مع جهات فاعلة لم يسبق إشراكها كلها أمور جديرة بالملاحظة.

48 - وخلال كل اجتماع من الاجتماعات الإقليمية، أدرجت في البرنامج مناقشات تفاعلية بشأن الإدارة الفعالة. وتعد حوكمة المنظومات الغذائية ضرورية لتعزيز الملكية الوطنية والنهوض بمجالات السياسة العامة ذات الأهمية الحاسمة لتحويل المنظومات الغذائية. وخلال الاجتماعات الإقليمية لعام 2024، تبادلت البلدان رؤى وخبرات قيّمة تسلط الضوء على الدور الحاسم لهياكل الحوكمة الشاملة لعدة قطاعات وعدة جهات معنية من أصحاب المصلحة وكشفت هذه الحوارات التفاعلية أن الحوكمة التعاونية تؤدي إلى وضع سياسات أكثر شمولا واستدامة للمنظومات الغذائية تعود بالنفع على المجتمع بأسره. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه العمليات الشاملة لا يخلو من التحديات. وأفاد ممثلو البلدان بأن تنظيم أطر الحوكمة الموسعة هذه عمليةٌ تستنفذ موارد ضخمة، إذ تتطلب وقتا طويلا، واستثمارات مالية، وموظفين متفرغين. وعلاوة على ذلك، يتعين على جهات التنسيق الوطنية التغلب على أوجه الاختلال في توازن القوى وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة، الذين غالبا ما تكون لديهم درجات متفاوتة من القدرة على التأثير في عمليات صنع القرار وإمكانية المشاركة فيها. لذلك فإن من الأهمية بمكان ضمان التمثيل المتساوي وسبل المشاركة الفعالة لجميع الجهات الفاعلة المعنية بالمنظومات الغذائية، بما في ذلك الحكومات وجمعيات المزارعين ودوائر الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات العلمية والإعلامية.

49 - وكانت هناك دعوة إلى اتباع نهج كلي لتحقيق التحول، بغية معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة للمنظومات الغذائية، والتأكيد على الحاجة إلى حلول تناسب كل سياق محدد وتكفل الرفاه العام. وعلاوة على ذلك، تم الإقرار بدور القطاع الخاص في دفع عجلة الاستثمار والابتكار في مجال تحويل المنظومات الغذائية، مع إبراز الحاجة إلى الدعم الحكومي لتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة وتعزيز أطر مساءلة الشركات.

50 - وأكد المشاركون في الاجتماعات الإقليمية أن تحويل المنظومات الغذائية مسعى طويل الأجل لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها. وهو هدف يتطلب الالتزام بخطوات تدريجية ونهج تكيفية وكذلك بالتعلم المستمر لضمان إحراز تقدم مؤثر ودائم على حد سواء. ومن خلال الحوارات الوطنية ودون الوطنية بشأن المنظومات الغذائية، واصلت البلدان صقل وتحسين مساراتها التنفيذية، وهو ما يدل على الطابع الدينامي لتحويل المنظومات الغذائية والجهود المستمرة اللازمة للحفاظ على الزخم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتُبرت أيضا ضرورة استخدام بيانات سليمة علميا لتوجيه الاستراتيجيات الوطنية ورصد التقدم المحرز أمرا أساسيا.

51 - وأخيرا، حُدد أيضا تمكين جهات التنسيق الوطنية باعتباره من الأولويات، حيث طُلب إلى مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية القيام بدور حاسم في دعم بناء القدرات وتعزيز التفاعلات مع المنسقين المقيمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

52 - وجرى التأكيد على أهمية التعاون والتضامن على الصعيد الإقليمي، مع توجيه دعوات لإقامة الشراكات وتبادل أفضل الممارسات وتعبئة الموارد بغية تعزيز الاكتفاء الذاتي والنهوض بالأمن الغذائي.

باء – دعم متكامل من منظومة الأمم المتحدة وتطور منظومة الدعم

1 – مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية

53 – ما فتئ مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، منذ إنشائه، يقوم بدور فعال في مساعدة البلدان على تحويل مساراتها الوطنية المتعلقة بالمنظومات الغذائية إلى استراتيجيات عملية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة منظومة واسعة من آليات الدعم، بما في ذلك الائتلافات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث. وترد في هذا التقرير أمثلة كثيرة على العمل الذي اضطلع به المركز خلال العامين الماضيين، من قبيل تنسيق جهود تنظيم الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الإقليمية، وقيادة العملية الطوعية الشاملة لتقديم التقارير المرحلية القطرية، بالشراكة مع رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وتصميم مبادرة التقارب وإطلاقها، وتنظيم اجتماعات إقليمية في عامي 2023 و 2024، وإقامة شراكات مع منظومة الدعم وتحديد آلياتها، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال الفريق الاستشاري المعني بإشراك الجهات المعنية والتواصل.

54 – وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز في إطار الجهود الهامة التي يبذلها في مجال الدعم المالي والتقني بإنشاء صندوق بدء التشغيل، الذي كان له دور كبير في حفز تنفيذ المسارات الوطنية في 14 بلدا[3]. ومن خلال توفير موارد مالية محددة الأهداف، ساهم هذا الصندوق في تمكين تلك البلدان من الانتقال بسرعة من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل.

55 – وقد استخدم كل بلد من البلدان المستفيدة من التمويلَ لمواجهة التحديات الفريدة والاستفادة من الفرص المتاحة في سياق منظوماته الغذائية. فعلى سبيل المثال، استُخدم التمويل لدعم تطوير هياكل تشمل الجميع وتغطي عدة قطاعات لحوكمة المنظومات الغذائية في الصومال وطاجيكستان وكينيا، بما يكفل مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمشاركون من القطاع الخاص، في عملية التحويل. علاوة على ذلك، ساعد الصندوق في نيبال ونيجيريا على تكييف المسارات الوطنية مع السياق المحلي، بهدف مواءمتها مع الاحتياجات والقدرات المحلية المحددة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان المرونة في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية الشاملة.

56 – ويتجلى نجاح صندوق بدء التشغيل في تعزيز التنفيذ السريع للمسارات الوطنية أيضا في الدور الذي يضطلع به لوضع خطط عمل محددة التكاليف في بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ونيجيريا. فهذه الخطط لها أهمية حيوية في تحديد الخطوات والموارد اللازمة بوضوح من أجل تحقيق النتائج المرجوة من تحويل المنظومات الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم الصندوق لوضع أطر الرصد والتقييم في تيمور – ليشتي ونيجيريا، وهي أطر حاسمة لتتبع التقدم المحرز وإجراء تعديلات مستنيرة لضمان فعالية السياسات والتدخلات المتعلقة بالمنظومات الغذائية. وبوجه عام، يجسد صندوق بدء التشغيل التزام المركز بتقديم دعم عملي وفوري للبلدان، على نحو يمكّنها من تحقيق الفعالية والاستدامة في تنفيذ استراتيجياتها لتحويل المنظومات الغذائية.

(3) تم تمويل الدعم المقدم إلى البلدان الأربعة عشر من خلال التمويل الأساسي لمنظمة الأغذية والزراعة، والآلية المرنة المتعددة الشركاء التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والمشروع الممول من النرويج بشأن تسريع تحويل المنظومات الغذائية في بلدان مختارة من خلال دعم تنفيذ المسارات الوطنية.

57 - ومن خلال قيادة الفكر الاستراتيجي، قام المركز أيضًا بدمج التفكير النُظمي في جداول الأعمال العالمية والوطنية. وأنشأ المركز لجنة استشارية علمية لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات. وقد ساهمت مبادرات رئيسية مثل إنشاء لوحات متابعة قطرية وقاعدة بيانات للممارسات الجيدة في تحسين تتبع التقدم المحرز على الصعيد الوطني. علاوة على ذلك، واصل المركز إجراء حوارات شهرية بشأن الحلول، وأنشطة تواصلية إقليمية فصلية، واجتماعات سنوية وجها لوجه بهدف تعزيز التبادل الدينامي للأفكار وأفضل الممارسات بين جهات التنسيق الوطنية، ودعمها وتمكينها من أداء واجباتها الحاسمة.

58 - وفيما يتعلق بالتمويل، كان للعمل المضطلع به بقيادة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، وبالتعاون مع المركز، دور محوري في تحسين الأدلة لدعم البلدان في تمويل السياسات المتعلقة بتحويل المنظومات الغذائية، والحصول على فرص التمويل اللازم لتحويل المنظومات الغذائية، وتعبئة التمويل التحويلي من القطاع الخاص. وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بحشد آليات منظومة الدعم، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، ومؤسسة العمل من أجل التنمية المستدامة، وحركة "تعزيز التغذية"، وذلك بهدف التعجيل باستحداث أداة مالية لمساعدة الحكومات على توليد أدلة بشأن تدفقاتها المالية الموجهة للمنظومات الغذائية، وبالتالي تمكينها من التحقق من مستوى التمويل الذي تخصصه للمنظومات الغذائية، والمجالات المستهدفة، والثغرات والاحتياجات القائمة، لتسترشد بذلك في قراراتها التمويلية. وقد كانت حكومات كينيا والنيجر وبيرو سباقة إلى تجربة أداة التدفقات المالية الموجهة للمنظومات الغذائية من أجل ضمان استجابة الأدلة المستقاة لاحتياجات البلد. ونظرا للاهتمام المتزايد الذي تبديه البلدان باستخدام أداة التدفقات المالية الموجهة للمنظومات الغذائية، يُتوخى دعم 10 بلدان إلى 15 بلدا إضافيا في تجربتها خلال العامين المقبلين.

59 - وبالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى تعاون محوري مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتوليد أدلة بشأن التمويل الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف الموجه للمنظومات الغذائية، وهو يتيح أول أساس مرجعي عالمي لقياس التقدم المحرز نحو الالتزام بزيادة التمويل الإنمائي المخصص لتحويل المنظومات الغذائية. وفيما يتعلق بزيادة فرص حصول البلدان على التمويل الإنمائي المخصص للمنظومات الغذائية، أعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية انطلاق دورته الثالثة عشرة لتجديد الموارد، وهدفها حشد بليوني دولار للفترة 2024-2026، مع تخصيص نسبة 100 في المائة من الاستثمارات لتحويل المنظومات الغذائية في أشد البلدان احتياجا. وأما البنك الدولي الذي يضطلع بدور رائد في تمويل المنظومات الغذائية، فقد حدد هدفا لحشد موارد بمبلغ بليون دولار لمرفقه الخاص بالمنظومات الغذائية لعام 2030، من أجل مساعدة البلدان عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسات، والمنتجات التحليلية، وتمويل النهج الابتكارية التجريبية. كما عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مع مرفق البيئة العالمية لتصميم برنامج متكامل للمنظومات الغذائية تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 238 مليون دولار ويستهدف أكثر من 30 بلدا.

60 - وأخيرا، عقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، بالتعاون مع المركز والتحالف العالمي لتحسين التغذية، مشاورات بشأن الأولويات المشتركة مع ائتلافات القطاع الخاص والمنظمات المعني بوضع الأسس المعيارية المعنية بتحويل المنظومات الغذائية. وشملت مجالات التركيز للتعاون مع القطاع الخاص تحديد استثمارات القطاع الخاص الكفيلة بإحداث تغييرات جذرية تؤدي إلى تحويل المنظومات الغذائية في

أشد البلدان احتياجا، والتعلم والتبادل، ووضع منهجية لتتبع التمويل التحويلي المستمد من القطاع الخاص لأغراض المنظومات الغذائية.

61 - ومهدت تلك المشاورات الطريق لعقد حلقة عمل فنية، استضافها المركز، يومي 8 و 9 نيسان/أبريل 2024، بالتعاون مع التحالف العالمي لتحسين التغذية، ومبادرة تيسير الحصول على التغذية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والتحالف العالمي للمقاييس المرجعية. وركزت حلقة العمل على مساءلة الشركات في سياق تحويل المنظومات الغذائية وضمّت مختلف كيانات الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للتغذية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي)، والمنظمات غير الحكومية الدولية (التحالف العالمي للمقاييس المرجعية، ومبادرة تيسير الحصول على التغذية، والتحالف العالمي لتحسين التغذية) ومجموعات القطاع الخاص (المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وآلية القطاع الخاص التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي). وكان الهدف من حلقة العمل هو إيجاد فهم موحد لمساءلة الشركات في إطار المنظومات الغذائية، وتقييم أطر المساءلة الحالية المطبقة على القطاع الخاص، واستعراض المقاييس والعمليات الرئيسية للمساءلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأثر البيئي والإنصاف الاجتماعي والتغذية. وانصبّت المناقشات على اقتراح عملية لوضع خارطة طريق توافقية تحدد الخطوات والنتائج المتوقعة في الفترة المؤدية إلى انعقاد الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2025 وما بعده، مع تحديد أدوار ومسؤوليات جميع المشاركين بوضوح وتوسيع نطاق الشبكة لتشمل جهات أخرى من أصحاب المصلحة.

62 - وأطلق المركز أيضا، بدعم من حكومة ألمانيا، برنامج قيادة الشباب للمنظومات الغذائية من أجل تمكين قادة المستقبل الملتزمين بإيجاد منظومات غذائية زراعية أكثر كفاءة وشمولية واستدامة ومرونة. ويركز البرنامج على توسيع نطاق القيادة التحويلية في أوساط القادة الشباب في بلدان الجنوب، وتوجيه السياسات نحو الحلول القائمة على العلم، وتيسير التغييرات التحويلية في مجال السياسات العامة، وإنشاء نماذج أعمال مستدامة لخفض مخاطر التمويل وإعادة تخصيصه.

2 - منظومة الأمم المتحدة الأوسع

63 - تعمل فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمنظومات الغذائية، منذ انعقاد الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية، على تيسير التواصل المستمر داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون، ولا سيما من خلال منصتها الرقمية المنشأة حديثا. وعلى مدى فترة السنتين المقبلة، ستستعين فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمنظومات الغذائية بالخبرة المتخصصة لأعضائها البالغ عددهم 139 عضوا يمثلون 35 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، من أجل تقديم الدعم المستمر للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك بتقديم المساعدة اللازمة في تطوير مجموعة من الأدوات الإلكترونية وإجراء دراسات لحالات إفرادية وتحديد شبكة المعارف. وعلاوة على ذلك، تعتزم فرقة العمل تيسير الحوارات المواضيعية المقبلة بشأن مختلف مجالات الترابط بين المنظومات الغذائية، بما في ذلك المياه والمسائل الجنسانية والصحة وتغير المناخ وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة.

64 - وظلت الأصول الإقليمية للأمم المتحدة، بما في ذلك الائتلاف المواضيعي بشأن المنظومات الغذائية المستدامة في أوروبا، والائتلافات المواضيعية بشأن الفرص المتاحة في أفريقيا في مجالات العمل

المناخي والقدرة على الصـــمود وتحويل المنظومات الغذائية، وفرقة العمل الإقليمية المعنية بالمنظومات الغذائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفريق الربط الشبكي الإقليمي المعني بالمنظومات الغذائية لمنطقة آسيا، تضطلع بدور هام في تعزيز الدعم الجماعي الذي يلبي الاحتياجات المحددة لكل منطقة.

65 - وفي عام 2023، انصبّ تركيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية على تحويل المنظومات الغذائية الزراعية الأفريقية ومعالجة أوجه الترابط بين الاســـتدامة البيئية والمناخ والطاقة وشبكات المياه والسلام والأمن. وأعدّت فرقة العمل خلاصة وافية تسلّط الضوء على التحليلات الاستراتيجية وأفضـــل الممارســـات والحلول ذات التأثير الجذري الكفيلة بتعزيز رؤية الموقف الأفريقي المشـــترك بشـــأن المنظومات الغذائية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

66 - وفي أفريقيا، وبالتعاون مع اللجنة الفنية التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالبرنامج الشـــامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سـبل المعيشـة، وبتوجيه من المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للمنظومات الغذائية، إبراهيم مايـاكي، يعكف المركز على تيسـير إدماج منظور المنظومات الغذائية في اسـتعراض البرنامج الشـامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو وعملية صياغة إعلان ما بعد مالابو.

3 - الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة

67 - في آذار/مارس 2024، أعلنت أمانة الصـندوق المشـترك لأهداف التنمية المسـتدامة ومركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية انطلاق الجولة الأولى من تمويل نافذة المنظومات الغذائية في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة عن طريق التمويل الأولي والمسارات عالية التأثير، بغرض دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما تبذله من جهود لمسـاندة البلدان في مسـاعيها الرامية إلى التعجيل بالانتقال إلى المنظومات الغذائية المستدامة والمنصفة والصحية والمرنة.

68 - وفيما يتعلق بالجولة الأولى من التمويل، يتيح مسار التمويل الأولي مبلغا يصل إلى 000 250 دولار لما عدده 12 بلدا (وهي الأردن وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسـاموا والسـلفادور وصـربيا وفييت نام وكمبوديا وكوستاريكا وكينيا ومصر) لتغطية مشاريع لا تتجاوز مدتها 12 شهرا كحد أقصى. ويهدف هذا المسار إلى إذكاء شعلة الابتكار وتسريع التقدم من خلال تمكين البلدان من توليد وتطوير وتنفيذ الحلول التي يمكن أن تحدث تغييرات كبيرة على مســـتوى مختلف منظوماتها الغذائية. أما المســـار العالي التأثير فيوفر ما يصـــل إلى مليوني دولار لكل مشـروع لمدة تصـــل إلى 24 أشـــهر في ســـتة بلدان (وهي إثيوبيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتيمور - ليشـتي والصـومال وطاجيكسـتان ونيجيريا). وهذا المسـار مخصـص للمبادرات التي تبرهن على اسـتعدادها لتحقيق نتائج معجلة وحفازة على نطاق أوسـع .والغرض منه هو دعم الحلول التحويلية المستدامة ودمج نهج الحكومة بأكملها ونهج أصحاب المصلحة المتعددين، وبوسعه تجميع تمويل إضـافي كبير. وينصـب التركيز على تعبئة شراكات عميقة، وتحقيق النتائج المرجوة من مبادرات قابلة للتطوير، وتشـجيع المشـاركة الهادفة لدوائر الأعمال التجارية من خلال إقامة الشـراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أن يكون للمشـــاريع المضـــطلع بها في إطار هذا المســـار تأثير نُظمي، في ضـــوء ما أبانت عنه من قدرة على تحســـين المنظومات الغذائية بشـــكل كبير مع إحداث تأثير قوي في مختلف مجالات أهداف التنمية المســـتدامة، بما في ذلك العمل المناخي والحماية الاجتماعية والزراعة المســـتدامة.

ويتماشى مسارا التمويل كلاهما مع الأهداف الشاملة المبينة في دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل تسريع تحويل المنظومات الغذائية، الصادرة عن الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية.

4 - تحالفات من أجل العمل

69 - أُنشئت التحالفات المعنية بالمنظومات الغذائية في أعقاب مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 من أجل مساعدة الحكومات في تنفيذ رؤاها المتعلقة بالمنظومات الغذائية المستدامة. وتتفاوت هذه التحالفات من حيث مرحلة تطورها وأدوارها، ولكنها تضطلع أكثر فأكثر بدور داعم على الصعيد القطري.

70 - نظم التحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية اجتماعه العالمي الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2023، تمخضت عنه التزامات سياسية كبيرة فضلا عن توطيد الشبكات الإقليمية في شرق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي كان لها دور فعال في تعزيز برامج الوجبات المدرسية من خلال تبادل أفضل الممارسات. وبوجه عام، ساهم عمل التحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية في إعادة إمكانية الحصول على الوجبات المدرسية لفائدة 418 مليون طفل في جميع أنحاء العالم، مع زيادة إمكانية الحصول عليها منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما عزز التمويل المحلي لبرامج الوجبات المدرسية بشكل كبير.

71 - وبالمثل، ساهم تحالف الأغذية الزرقاء في دعم تفعيل المسارات الوطنية، بما في ذلك إجراء دراسات جدوى للاستثمار في تطوير الأغذية الزرقاء في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، قام هذا التحالف في إندونيسيا بدمج الأغذية الزرقاء في استراتيجية التنمية الوطنية وخارطة طريق الاقتصاد الأزرق، بينما في أفريقيا، كان تعاون التحالف مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومختلف المستثمرين حاسما في وضع مبادرات مستدامة لتربية الأحياء المائية، وهو ما يدل على الدور المحوري لتحالف الأغذية الزرقاء في تعبئة الدعم وتكامل الموارد الإقليمية.

72 - وبدوره أحرز تحالف الإيكولوجيا الزراعية تقدما، ولا سيما في شرق أفريقيا، من خلال دعم أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا في وضع استراتيجيات وطنية للإيكولوجيا الزراعية. ويؤكد اعتماد أداة تقييم تمويل الإيكولوجيا الزراعية، التي تستخدمها ألمانيا الآن لأغراض التعاون الإنمائي، التزام التحالف بالممارسات الزراعية القابلة للتطوير والمراعية للبيئة.

73 - وبالإضافة إلى ذلك، عمل تحالف المنظومات الغذائية القادرة على التكيف مع تغير المناخ بالتعاون مع بلدان منها إثيوبيا وبليز وفيجي، لإجراء تحليلات تشخيصية تهدف إلى تحديد الثغرات التي تعتري جهود تحقيق المرونة المناخية داخل منظوماتها الغذائية. وقد مكن هذا الدعم المحدد بلدانا مثل بليز من إعادة معايرة استراتيجياتها الوطنية من منظور يركز على المناخ، ومن ثم تعزيز منظوماتها الغذائية في مواجهة التحديات البيئية.

74 - وفي حالات النزاع، سلط التعاون بين تحالف محور العمل الإنساني والتنمية والسلام والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية الضوء على الترابط الحاسم بين الأمن الغذائي والاستقرار في المناطق المضطربة. ففي الصومال، وبقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ساهم التعاون بين الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وتحالف محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وحركة تعزيز التغذية في توحيد صفوف مختلف أصحاب المصلحة لدعم وضع خطة التأهب لأزمة الأمن الغذائي وأطر استراتيجية

أخرى تتماشى مع المسارات الوطنية للبلد. وبالمثل، يسرت الشراكات في السودان وضع نماذج فعالة لتقديم المساعدة في تحويل المنظومات الغذائية وتعزيز الاستقرار والتصدي لانعدام الأمن الغذائي. وقد أسهمت البعثتان الميدانيتان الاستراتيجيتان المضطلع بهما في هذين البلدين في وضع نماذج قوية لتحويل المنظومات الغذائية من خلال إشراك شامل لأصحاب المصلحة المتعددين. وقد أثرت هذه النماذج تأثيراً كبيراً على تطوير هياكل الحوكمة المحلية والنهج المتكاملة التي لا غنى عنها لاستدامة استراتيجيات المنظومات الغذائية في الأجل الطويل.

75 - وستظل هذه التحالفات في تطور مستمر، وستضطلع بدور أساسي متزايد في جهود الاستدامة العالمية.

5 - منظومة أوسع لتقديم الدعم

76 - واصل مركز الأمم المتحدة المعني بتنسيق المنظومات الغذائية، بصفته التنسيقية، تخطيط منافذ تتيح تحقيق التآزر، وتحديد مجالات الدعم لجهات التنسيق الوطنية، وتيسير توليد المعارف وفي سياق قيامه بذلك، يعكف المركز على وضع قاعدة بيانات وخارطة للشركاء الرئيسيين والتحالفات على الصعيد العالمي، من أجل التنسيق بينهم بمزيد من الفعالية وإيجاد حيز منظم وميسر للحوار والتعاون والعمل الجماعي. ومن الشركاء الاستراتيجيين الآخرين المنسقون المقيمون، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات البحوث، ولجنة الأمن الغذائي العالمي.

77 - وسعيا لتحقيق الاستفادة المثلى من منظومات الدعم الوطنية، عقد المركز شراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي والمنسقين المقيمين وفريق الأمم المتحدة القطري في كينيا، فضلا عن شركاء آخرين من قبيل التحالف العالمي لتحسين التغذية والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، بغية تطوير وتجريب أداة مبتكرة لتحديد منظومات الدعم المتاحة على المستوى القطري في مجال المنظومات الغذائية. وستعمل هذه الأداة، التي لا تزال قيد التجربة، على توليد خرائط دينامية للمنظومات الغذائية تتيح عرضا بصريا للمنظومات الفرعية المعقدة وأوجه الترابط بين المنظومات الغذائية القطرية (والمحلية). ومن خلال تقديم صورة حقيقية للشبكة المترابطة والمعقدة للجهات الفاعلة على الصعيد القطري، ستدعم هذه الخرائط التفاعلية جهات التنسيق الوطنية في أداء دورها التنسيقي المعقد.

رابعا - الأولويات في فترة ما قبل الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2025

78 - كان الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2023 بمثابة حافز حاسم، إذ ساهم في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تحويل المنظومات الغذائية وتحقيق خطة عام 2030. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة التاريخي المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، قُطعت أشواط كبيرة نحو إعادة تشكيل مشهد المنظومات الغذائية العالمية. ويسلط هذا التقرير الضوء على الزخم المستمر في تحويل المنظومات الغذائية، وهو الزخم الذي ظل قوياً منذ الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2023. وتم تعزيز المسارات في 127 بلدا من خلال توطيد أطر الحوكمة التي تدمج استراتيجيات المنظومات الغذائية في القوانين الوطنية والخطط القطاعية. وما فتئت تتبلور الاستراتيجيات المالية لدعم هذه التحولات، حيث تعمل البلدان بشكل حثيث على تقييم الثغرات التمويلية ووضع استراتيجيات استثمارية لاجتذاب الموارد من

القطاعين العام والخاص على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ازداد إلى حد كبير انخراط أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط العلمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات يزيد من تفاقمها السياق المعقد والمتغير باستمرار، وهو سياق تشوبه الأزمات ويتطلب تكيفا مستمرا وقيادة سياسية ثابتة.

79 - وقد ساعدت الرؤى المستنبطة من الاجتماع التقييمي للمنظومات الغذائية لعام 2023، والتي ساهمت في إثراء الاجتماعات الكبرى اللاحقة، من قبيل مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، في تعزيز الإجماع العالمي بشأن الحاجة الملحة لتسريع تحويل المنظومات الغذائية. واستشرافا للمستقبل، سيمثل الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية المقرر في عام 2025 معلما فارقا محوريا، إذ سيُعقد قبل خمس سنوات فقط من التاريخ المحدد لتحقيق خطة عام 2030. ويتناول هذا الفرع من التقرير الحالي الفرص الاستراتيجية المتاحة للمجتمع العالمي من الآن وحتى ذلك الحين للتعجيل بمواءمة أهداف المنظومات الغذائية المستدامة مع الجهود العالمية الأوسع نطاقا.

ألف - الطريق إلى عام 2025: معالجة مسائل المناخ والتنوع البيولوجي والتغذية والجوع والفقر من خلال تحويل المنظومات الغذائية

80 - اعترافا بالمبادرات الدولية العديدة، الجاري منها والمقبل، التي ستدعم تحويل المنظومات الغذائية وغيرها من التحولات النُّظمية من أجل التنمية المستدامة، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، دعا الأمين العام في الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2023 إلى مزيد من الاتساق والتعاون للحد من ازدواجية الجهود والأعباء المتعلقة بالانخراط على المستوى القطري. ولذلك، سيواصل مركز الأمم المتحدة المعني بتنسيق المنظومات الغذائية إقامة شراكات تآزرية مع العمليات الحكومية الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، وكذلك مع العمليات غير الحكومية ذات الأهمية الاستراتيجية.

1 - محطات عالمية من أجل التغذية والأمن الغذائي: المسارات المؤدية إلى منظومات غذائية مرنة

81 - لا يزال بلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، اللذين يتفاقمان بسبب تصاعد أزمات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وتتفاقم الحالة المزرية في الوقت الراهن بسبب الأنظمة الغذائية المفعمة بالأطعمة المصنعة والسكريات، ما يجعلها تفتقر إلى القيمة الغذائية وتفرض تكاليف بيئية باهظة. وبالتالي، ينطوي تحويل المنظومات الغذائية على تغيير العادات الغذائية وإصلاح طرق إنتاج الأغذية وتوزيعها، من أجل توفير أنظمة غذائية مغذية ومستدامة للجميع. وإحداث تحولات عبر مختلف قطاعات المنظومات الغذائية سيضمن أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الجوع وسوء التغذية شاملة للجميع، مع استهداف الفئات السكانية الأكثر ضعفًا ومعالجة الأسباب الجذرية لأوجه التفاوت على صعيد التغذية. ويستلزم هذا النهج أيضا القيام بتدخلات مصممة خصيصا للمناطق المتأثرة بالنزاعات وغير المستقرة لمعالجة الاحتياجات الفورية المتعلقة بالعجز التغذوي مع بناء القدرة على التكيف في المدى الطويل.

82 - واستشرافا للمستقبل، فإن إدماج التغذية في جميع مستويات صنع السياسات وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات أمران لا بد منهما لبناء منظومات غذائية مستدامة ومنصفة يمكنها مواجهة التحديات المقبلة ودعم رفاه سكان العالم.

83 - وسيمثل مؤتمر القمة المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي سيُعقد في باريس في عام 2025، فرصة دولية هامة لمكافحة سوء التغذية، في ظل اقتراب نهاية عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025). ويهدف مؤتمر القمة المعني بالتغذية من أجل النمو إلى تأمين التزامات جديدة من قادة العالم، مع التركيز على تسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على سوء التغذية وضمان بقاء التغذية ضمن الأولويات الرئيسية في جداول أعمال التنمية.

84 - وبدوره يمثل التجمّع العالمي لتعزيز التغذية لعام 2024، المقرر عقده في رواندا حول موضوع "التغذية: شحذ عوامل التغيير"، فرصة مهمة لتعزيز الالتزامات نحو نتائج تغذوية أفضل. وفي هذا التجمّع، سيتم التركيز على الترابط بين التغذية والتحديات العالمية الأوسع، مثل الصحة العامة والعمل المناخي والمساواة بين الجنسين والمنظومات الغذائية.

85 - وتمثل مبادرات مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين أيضا جهودا داعمة بوجه خاص للنهوض بجدول أعمال المنظومات الغذائية. فعلى سبيل المثال، صدر "بيان هيروشيما للعمل من أجل الأمن الغذائي العالمي القادر على الصمود" في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية السبعة، الذي عُقد في هيروشيما، اليابان، في أيار/مايو 2023. وبالمثل، يهدف التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، الذي أُعلن عن إنشائه أثناء الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين، إلى تحفيز الجهود العالمية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي والحد من الفقر عن طريق تعزيز التعاون الدولي والدعوة إلى إدماج استراتيجيات المنظومات الغذائية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا. وتشمل العناصر الرئيسية لتلك المبادرة تعزيز أطر الحوكمة، وزيادة الاستثمارات المالية، وتشجيع نقل التكنولوجيا لتطوير منظومات غذائية مستدامة وشاملة. وسيستضيف مركز الأمم المتحدة المعني بتنسيق المنظومات الغذائية أمانة التحالف العالمي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية. وسيدعم نظام المنسقين المقيمين العمل على الصعيد القطري.

2 - حفز التغيير في المنظومات الغذائية من خلال المؤتمرات العالمية المعنية بالمناخ والتنوع البيولوجي

86 - تتيح الأسس التي أُنشئت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف مسارا منظما لإدماج تحويل المنظومات الغذائية في إجراءات مناخية أوسع نطاقا. وإذ ينتقل التركيز إلى الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في باكو في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في بيليم، البرازيل، في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ينبغي للمجتمع العالمي أن يواصل العمل بناء على المكاسب التي تحققت في مجال المنظومات الغذائية والاستفادة من المحطات المحددة لتقييم التقدم المحرز.

87 - وتمثل المجموعة الثلاثية لرئاسة مؤتمر الأطراف، المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة وأذربيجان والبرازيل للتركيز على التعجيل بتنفيذ الالتزامات المناخية لمؤتمر الأطراف، فرصة هامة في هذا الصدد. فالرؤية التي تقدمها هذه المجموعة للتغلب على العقبات التي تعترض طرح المساهمات المحددة وطنياً ودعم

البلدان في تقديم مساهمات قوية محددة وطنيا تتماشى مع هدف عدم تجاوز 1,5 درجة مئوية قبل موعد الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف، هي رؤية متسقة مع الدعوة الموجهة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف من أجل تقديم جيل ثالث من المساهمات المحددة وطنيا، بما في ذلك الأهداف الطموحة لخفض الانبعاثات عبر جميع قطاعات الاقتصاد. وتتيح هذه الجهود المتجددة فرصة سانحة لإيجاد مزيد من التقارب بين تحويل المنظومات الغذائية والعمل المناخي، والحراجة وغيرها من نظم استخدام الأراضي.

88 - وعلى صعيد التنوع البيولوجي، فإن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتُمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، يؤكد أوجه الترابط الحاسمة بين التنوع البيولوجي والمنظومات الغذائية، والحاجة إلى تحول عالمي نحو منظومات غذائية مستدامة باعتبارها عنصرا أساسيا في حفظ التنوع البيولوجي واستعادته والاستخدام المستدام للموارد الجينية. وستكون التحولات القطاعية ضرورية لتحقيق الأهداف الأوسع للإطار. وسيمثل الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف، المقرر عقده في كالي، كولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فرصة مهمة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الوطنية المتسقة مع هذا الإطار الجديد.

باء - الاجتماع التقييمي لمنجزات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2025: تقييم التقدم المحرز في تحويل المنظومات الغذائية

89 - سيتيح الاجتماع التقييمي الثاني المعني بالمنظومات الغذائية، الذي سيُعقد في عام 2025، فرصة أخرى للمجتمع العالمي للقيام مرة أخرى بتقييم التقدم المحرز في تحويل المنظومات الغذائية من أجل التنمية المستدامة. وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين أربعة قرارات أشير فيها إلى عملية مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية. وتؤكد مجموعة من القرارات التي اعتمدتها اللجنة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في جملة أمور أخرى، اعتراف الدول الأعضاء بأهمية بناء منظومات غذائية أكثر شمولا وإنصافا وكفاءة ومرونة واستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى عملية مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 بوصفه آلية رئيسية لتوجيه هذا العمل.

90 - ودعت الجمعية العامة، في قرارها 168/78 بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، إلى اتباع نهج شامل ومنسق، يشمل الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، لإعادة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى القضاء على الجوع، إلى مساره الصحيح. وسلطت الجمعية العامة الضوء على الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية الذي يُعقد كل سنتين باعتباره محفلا حاسما لهذا العمل الجماعي، ودعت أيضًا إلى تنفيذ الالتزامات الطوعية المقطوعة في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، من خلال حشد دعم مركز الأمم المتحدة المعني بتنسيق المنظومات الغذائية. وتتطلع الدول الأعضاء إلى الاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2025 لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ تلك الالتزامات. كما تضمن قرار الجمعية العامة 144/78 بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة الاعتراف بعملية مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية بوصفه محفلا مهما لتيسير تحويل المنظومات الغذائية من خلال النهوض بالتكنولوجيات الزراعية والابتكارات والرقمنة. وعلاوة على ذلك، سُلط الضوء في قرار الجمعية العامة 164/78 بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)، على الطريقة التي

شجع بها مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية على وضع السياسات التي تدعم التعافي الشامل للجميع والمستدام والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19، بينما أعربت الجمعية العامة في قرارها 169/78 بشأن الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة عن التقدير للاجتماع التقييمي المعني بالمنظومات الغذائية في سياق الدعوة إلى إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستهلاكها واستخدامها على نحو أكثر استدامة.

91 - ولما كان الاجتماع التقييمي للمنظومات الغذائية لعام 2025 سيُعقد قبل خمس سنوات من حلول عام 2030 المحدد في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فمن الضروري أن تشهد فترة السنتين المقبلة تسارعا كبيرا، بحيث ينصب التركيز في الاجتماع التقييمي المقبل على قياس التأثير. ولتحقيق هذا الهدف والحفاظ على مستوى الانخراط الذي تحقق خلال الاجتماع التقييمي لعام 2023، بدأت الاستعدادات بشكل جدي في مطلع عام 2024 على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وسيتسنى تيسير التواصل المستمر مع البلدان من خلال استمرار الآلية الراسخة المتمثلة في الحوارات المتعلقة بحلول المنظومات الغذائية وأنشطة التواصل الإقليمية، وكذلك من خلال الاجتماعات الإقليمية المباشرة المقررة في عامي 2024 و 2025.

92 - واستنادا إلى النجاح الأولي لعملية الإبلاغ الطوعي في عام 2023، والتي قُدمت خلالها 109 تقارير قطرية، يتوخى المركز تحسين نظام التتبع الخاص به. فالتقارير التي قدمتها البلدان في عام 2023 أرست أساسًا من شأنه أن يتيح إجراء تحليل أكثر عمقًا خلال فترة السنتين المقبلة. ومن المتوقع أن تتعزز عملية الإبلاغ هذه نتيجة شروع عدة بلدان في تحديث نظمها المعلوماتية. وبالتالي، ينبغي تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة في هذا المجال على سبيل الأولوية.

93 - وترتبط مبادرة العد التنازلي للمنظومات الغذائية ارتباطا مباشرا بجهود الرصد والإبلاغ على الصعيدين العالمي والوطني، وهي مبادرة انبثقت عن مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، تتيح إطارًا متطورًا للرصد يمكنه الإسهام بشكل كبير في تعزيز الفهم العالمي لحالة تحويل المنظومات الغذائية في عام 2025. ويتألف الإطار من مجموعة من المؤشرات المرنة والمختارة بعناية عددها 50 مؤشرا وُضعت من خلال مشاورات مكثفة مع أكثر من 500 جهة من الجهات المعنية صاحبة المصلحة في مجال السياسات في جميع أنحاء العالم. ويسلط التقرير الأول لمبادرة العد التنازلي للمنظومات الغذائية، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2023، الضوء على تفاوت التقدم الذي أحرزته البلدان في الارتقاء بمنظوماتها الغذائية إلى المستوى الأمثل، وهو ما يدل على التحديات المعقدة التي تتجاوز مؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية. ويسلط التقرير الضوء أيضا على ثغرات كبيرة في البيانات تعوق فعالية الرصد وتنفيذ الاستراتيجيات. وسيبرم مركز الأمم المتحدة المعني بتنسيق المنظومات الغذائية، في إطار رؤيته لشراكة استراتيجية أوسع، اتفاق شراكة مع مبادرة العد التنازلي للمنظومات الغذائية من أجل تعزيز عملية التقييم المعنية بالمنظومات الغذائية لعام 2025 من خلال دمج أحدث النتائج التي توصلت إليها المبادرة في مصادر البيانات لأغراض تقرير الأمين العام لعام 2025 بشأن التقدم العالمي المحرز في خطة تحويل المنظومات الغذائية. وسينطوي هذا الجهد على قيمة مضافة كبيرة من خلال إثراء المناقشات والالتزامات العالمية للنهوض بمنظومات غذائية منصفة ومستدامة وقادرة على الصمود في المستقبل.